جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات

في

التخطيط والتنمية المستدامة

7

«التعديات على الأراضي الزراعية الخسائر وسبل المواجهة»

أ.د هدى النمر

الأستاذ بمركز التخطيط والتنمية الزراعية

INP الإصدار رقم (٧) - سبتمبر ٢٠٢٠

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

رئيس المعهد
أ.د. علاء زهران

رقم الايداع : 2020/20115

ISBN: 978.977.6691.71.6

سلسلة أوراق السياسات
في
التخطيط والتنمية المستدامة رقم (7)

التعديات على الأراضي الزراعية الخسائر وسبل المواجهة
تأليف/ هدى النمر

الطبعه الأولى: معهد التخطيط القومي
2020

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر – جمهورية مصر العربية – ص ب 11765

0222621151 – 0222634747

Salah Salem intersection with Al Tayran st, Nasr City, Cairo, Egypt

www.inp.edu.eg

الطباعة والتنفيذ

معهد التخطيط القومي

الآراء الواردة في هذه السلسلة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر.

سلسلة أوراق السياسات
في
التخطيط والتنمية المستدامة

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني، وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة من أوراق السياسات في مجالات التخطيط والتنمية المستدامة، كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة القضايا الآنية والملحة التي تطرأ على الساحة في شتى المناحي، وتقييم آثارها وتداعياتها على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال تحليل الأبعاد المختلفة للقضية محل الدراسة، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، من قبل الخبراء والمتخصصين بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

إدت التطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم في المجالات التنموية المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والثقافية وغيرها، إلى مزيد من التشبيك والتعقيد في عملية التنمية وتحقيق أهدافها، لذا يتطلب الأمر متابعة مستمرة لكافة التطورات الحادثة، ودراسة المستجدات أو المتغيرات على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، والذي يستدعي بالضرورة إعادة النظر في قضايا التنمية المستدامة المختلفة وأولوياتها، ومن ثم قد تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات التنموية بما يتناسب مع ما يفرضه الواقع الجديد المتغير على الدوام. وهو ما يمكن أن تقدمه السلسلة الحالية من أوراق السياسات.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة، لدعمهم المستمر لكافة أنشطة ومنتجات المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية معدي أوراق هذه السلسلة، والتي تخضع للمراجعات والتدقيق من قبل المراكز العلمية المختصة بالمعهد، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

ملخص

تعد الموارد الأرضية والزراعية منها على وجه الخصوص أحد الثروات الطبيعية التي تكونت عبر آلاف السنين، والتي يعد الحفاظ عليها واجب وطني من الجميع، ورغم ذلك فقد شهدت الأراضي الزراعية على مدار الخمسين سنة الماضية العديد من الممارسات الخاطئة وغير الرشيدة من قبل المواطنين، يأتي في مقدمتها التعدي والتغول العمراني عليها، والذي تصاعدت وتيرته بشكل خطير عقب ثورة يناير 2011.

ولا يعد التعدي على الأراضي الزراعية بما يسببه من انخفاض مساحتها وجودتها تهديداً فقط للأمن الغذائي، وجريمة في حق الأجيال الحالية والقادمة في الحصول على غذائهم، لكنه يمثل كذلك تهديداً للأمن القومي المصري. لذا فقد تصدرت مشكلة التعدي والبناء على الأراضي الزراعية اهتمامات الحكومة المصرية والقيادة السياسية خلال الآونة الأخيرة.

وتسعى هذه الورقة عرض الوضع الراهن لحجم التعديات والإزالات على الأراضي الزراعية، وأسبابها، ومحاولة تقدير الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي لحقت بالاقتصاد القومي نتيجة لهذه التعديات، بجانب طرح مجموعة من المقترحات للحد من هذه الظاهرة.

وقد كشفت الدراسة عن أن ما تم فقده من الأراضي الزراعية خلال الفترة 2011–2020 بلغ نحو 90 ألف فدان، قدرت عدد حالات (مخالفات) التعدي عليها بنحو 1,99 مليون حالة. تباينت صور التعدي ما بين البناء للسكن، أو للمنافع العامة، وإقامة المشروعات التجارية، وتبوير، وتجريف الأراضي الزراعية. وتعزى ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية إلى مجموعة من الأسباب منها الزيادة السكانية، ارتفاع أسعار أراضي البناء، عدم فعالية القوانين في الحفاظ على الأراضي الزراعية، انخفاض صافي العائد الزراعي، ارتفاع نسبة الفقر .

تصل تكاليف استصلاح أراضي جديدة لاستعاضة مساحة الأراضي المعتدى عليها خلال العشر سنوات الأخيرة إلى ما يقرب من 18 مليار جنيه، قدرت إجمالي قيمة النقص التراكمي في الناتج المحلى الزراعي خلال الفترة 2011–2020 بنحو 24,3 مليار جنيه، كما قدرت إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي (النباتي) المضحى به خلال نفس الفترة بحوالي 15,7 مليار جنيه. وقد أدى التعدي على مساحة 90 ألف فدان من الأراضي الزراعية إلى فقد نحو 55,4 فرصة عمل زراعي. ولم تتوقف الأثار السلبية للتعدي على الأراضي الزراعية عند الخسائر الاقتصادية والغذائية والاجتماعية، لكنها امتدت إلى البنية الأساسية والتنوع البيولوجي للتربة الزراعية.

ويتطلب هذا الأمر ضرورة التصدي لظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية، ومنع حدوثها وذلك بالتنسيق والتعاون بين كافة الأجهزة المعنية في الدولة، ووجود مجموعة متكاملة من سياسات وبرامج التنمية الريفية التي تحقق التوازن ما بين الهدف القومي لحماية الأراضي الزراعية، وتوفير عائد مجزى وحياة كريمة لملاكها، وتوفير احتياجاتهم المتزايدة من الإسكان الريفي.

مقدمـــة*

تعد الموارد الأرضية والزراعية منها على وجه الخصوص أحد الثروات الطبيعية التي تكونت عبر آلاف السنين، والتي يعد الحفاظ عليها واجب وطني من الجميع، لذا ينص كل من الدستور المصري، والعديد من القوانين والتشريعات المحلية – وخاصة المتعلقة منها بحماية الأراضي الزراعية بالوادي والدلتا– واستراتيجيات التنمية المستدامة العالمية على ضرورة الحفاظ على الأراضي الزراعية، بل وتجريم التعدي عليها.

تقترب مساحة الأراضي المنزرعة في مصر من حوالي تسعة مليون فدان (65 منها أراضي قديمة، و35% أراضي جديدة) تمثل ما يقرب من 4,2% من جملة مساحة الأراضي في مصر، وتتركز الأراضي الزراعية في منطقة الدلتا والشريط الضيق على ضفتي النهر، حيث تتركز أيضا الغالبية العظمي من السكان، أما المساحة المحصولية في مصر فتقدر بنحو 16 مليون فدان، أي أن معدل التكثيف المحصولي يبلغ 1,74.

ومع محدودية الأراضي الزراعية فإنها أصبحت تنوء بالكم الهائل من البشر الذين تزاحموا فوقها نتيجة لتزايد معدل النمو السكاني الذي لم يواكبه زيادة مماثلة في مساحة تلك الأراضي، مما أدي إلى التناقص المستمر في متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية ليصل خلال السنوات الأخيرة إلى ما يقرب من 0,1 من الفدان، مقابل نصيب قدره 0,8 فدان للفرد في مطلع القرن التاسع عشر. فضلاً عن ذلك فقد أصبحت الأراضي الزراعية تتضرر من الممارسات الخاطئة وغير الرشيدة التي يتعامل بيها المواطنين مع تلك الموارد، والتي يأتي في مقدمتها التعدي والتغول العمراني عليها والذي تصاعدت وتيرته بشكل خطير عقب ثورة يناير 2011، وتعددت أشكاله وصوره لتشمل البناء العشوائي وغير المخطط عليها، والتجريف، والتبوير، لإدخالها في كردون المدن، بجانب استغلالها في أنشطة غير زراعية خدمية، وإنتاجية متنوعة.

ولا يعد التعدي على الأراضي الزراعية بما يسببه من انخفاض مساحتها وجودتها تهديداً فقط للأمن الغذائي وجريمة في حق الأجيال الحالية والقادمة في الحصول على الغذاء بأسعار معتدلة تحقيقا لأهم مبادئ حقوق الإنسان وهو مبدأ الحق في الحصول على الطعام، ولكنه يمثل كذلك تهديداً

للأمن القومي المصري، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تكاتف كافة الأجهزة المعنية للحد من اتساع تلك الظاهرة والقضاء عليها، وقد زاد من أهمية ذلك ما كشفت عنه أزمة فيروس كورونا من أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، والاستراتيجية منها على وجه الخصوص.

ونظراً لاتساع حجم مشكلة التعدي على الأراضي الزراعية وما تحمله من تبعات ومخاطر على الاقتصاد القومي فقد تصدرت مشكلة البناء على الأراضي الزراعية اهتمامات الحكومة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية، كما تصدت القيادة السياسية

* تتقدم الباحثة بجزيل الشكر والتقدير للدكتور / صالح فاروق نصر، على ما بذله من جهد مخلص لتجميع وحساب تقديرات الدراسة.

خلال الآونة الأخيرة لقضية التعدي على الأراضي الزراعية ومخالفات البناء، وحسنا فعلت الدولة بتحركها بكل حسم للتعامل مع هذا الملف للحفاظ على الرقعة الزراعية من التآكل والحد من خطورة عشوائية البناء عليها .

وتسعى هذه الورقة عرض صورة عامة لما آلت إليه أحوال الموارد الأرضية الزراعية في مصر نتيجة التعديات عليها بصورها المختلفة وذلك وفق ما أتيح من البيانات والمعلومات ذات العلاقة، بجانب محاولة تقدير ما ترتب على هذه التعديات من خسائر وآثار سلبية على الاقتصاد القومي، ولذا فإن هذه الورقة سوف تتناول النقاط الرئيسية التالية:

- الوضع الراهن لحجم التعديات والإزالات على الأراضي الزراعية
- أسباب ودوافع التعدي على الأراضي الزراعية
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعدي على الأراضي الزراعية .
- مقترحات للحد من ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية.

أولاً: الوضع الراهن لحجم التعديات والإزالات على الأراضي الزراعية خلال الفترة من يناير 2011 حتى أغسطس 2020

أ- الحجم التراكمي لمساحة التعديات

بدأت ظاهرة التعديات على الأراضي الزراعية في مصر منذ سبعينيات القرن الماضي، وقد انتشرت تلك التعديات بأحجام وصور مختلفة في معظم محافظات الجمهورية، كما شهدت معدلات نمو المساحات المعتدي عليها وعدد حالات التعدي تباينا كبيراً خلال الأربعين سنة الماضية، إلا أن وتيرة تلك التعديات تسارعت بشكل خطير خلال الفترة من 2011-2014 نظراً للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي مرت بها مصر خلال هذه الفترة .

وقد بلغ إجمالي ما فقدته مصر من الأراضي الزراعية نتيجة للتعديات والبناء المخالف عليها منذ عام 1980 حتى الآن حوالي 400 ألف فدان، تمثل حوالي 6.7% من مساحة الأراضي الزراعية القديمة، وتوزعت هذه المساحة على محافظات الجمهورية، قدر ما فقد من هذه الأراضي بما يقرب من 90 ألف فدان خلال الفترة من 25 يناير 2011 حتى 30 أغسطس 2020 *. بلغ عدد حالات التعدي، والمخالفات على تلك المساحة نحو 1,99 مليون مخالفة، ويعني ذلك أن متوسط مساحة حالة التعدي الواحدة بلغت حوالي 1,1 قيراط، وبمعني آخر فإن الفدان الواحد أقيم عليه نحو 22 حالة تعدي خلال الفترة المذكورة. وجدير بالإشارة أن التعدي على الأراضي الزراعية والبناء عليها لم يقتصر فقط على الأراضي القديمة بالوادي والدلتا، ولكنه امتد كذلك إلى الأراضي الصحراوية التي تم استصلاحها للزراعة (ومثال ذلك طريق مصر إسكندرية الصحراوي)، امتد أيضا هذا التعدي إلى البناء على أراضي طرح النهر والتي تتميز تربتها بارتفاع الخصوبة [2]

[2] سيتم في هذه الورقة تجاوزاً- لتسهيل التحليل – اعتبار بيانات الفترة من 25 يناير حتى 30 أغسطس 2020، تمثل بيانات عام 2020 بالكامل

هذا وتتعد صور التعدي على الأراضي الزراعية حيث تشمل البناء للسكن أو المنافع العامة (مدارس– مساجد – مدافن.....)، وإقامة مشروعات تجارية (مزارع الدواجن – الملاعب – محطات بنزين – صالات أفراح....)، والتشوين لمواد البناء، وتبوير الأراضي لإدخالها في كردون المدن، والتجريف. وغيرها من الصور الأخرى وبتتبع تطور مساحة التعديات على الأراضي الزراعية خلال الفترة 2011–2020– شكل رقم (1) يلاحظ أن معدل الزيادة السنوية في تلك المساحة بلغ خلال الفترة 2011– 2014 نحو 13,56ألف فدان**، انخفض هذا المعدل إلى نحو 5,86 ألف فدان خلال الفترة 2015–2020– حيث بلغت إجمالي مساحة التعديات الإضافية 35,7 ألف فدان، – أي أنه انخفض إلى أقل من النصف– ويرجع ذلك إلى مجموعة السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال الست سنوات الماضية للحد من التعديات والمخالفات على الأراضي الزراعية[3].

شكل رقم (1): إجمالي المساحات المعتدي عليها والتي تم إزالة التعديات عليها خلال الفترة 2011–2020

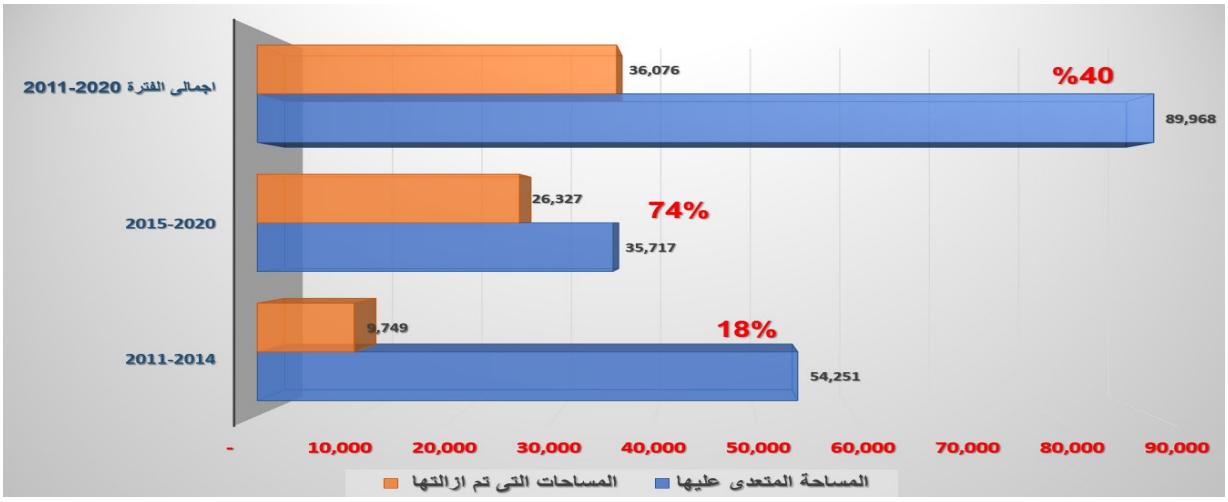

المصدر: محسوب من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي– الإدارة المركزية لحماية الأراضي، بيانات غير منشورة.

ب– التوزيع الجغرافي لمساحة التعديات على الأراضي الزراعية خلال الفترة 2011– 2020

تفاوتت بشدة مساحات، وعدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية بالمحافظات المختلفة (شكل رقم (2))، حيث استحوذت ستة محافظات (خمسة منها من محافظات الوجه البحري، ومحافظة واحدة من الوجه القبلي) فقط على ما يقرب من نصف حجم التعديات التي حدثت على الأراضي الزراعية خلال الفترة المشار إليها، وهي المنيا (9,9%)، والبحيرة (9,6%)، الغربية (8,7%)، والقليوبية (7,4%)، والشرقية (7,2%)، وكفر الشيخ (6,7%).

[3] بلغ إجمالي المساحة المعتدي عليها من الأراضي الزراعية خلال الفترة 2011–2014 حوالي 54251 فدان وفقا لبيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – الإدارة المركزية لحماية الأراضي – بيانات غير منشورة .

شكل رقم (2): أهم المحافظات المتضررة من التعديات على الأراضي الزراعية خلال الفترة 2011-2020

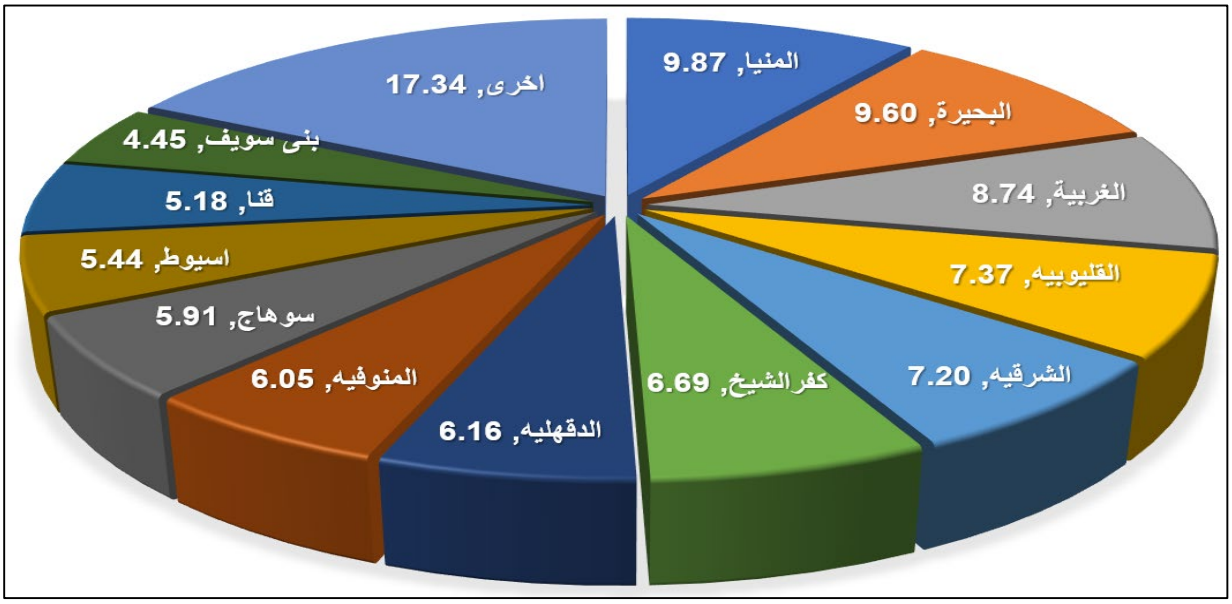

المصدر: الجدول رقم (1) بالملحق

أما بالنسبة لعدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية فإنه يلاحظ من الجدول رقم (1) بالملحق أن أكبر عدد من حالات التعدي على الأرض الزراعية بالمحافظة الواحدة يوجد بمحافظة البحيرة (226,5 ألف حالة)، يليها محافظات المنوفية، ثم القليوبية، فالغربية، والمنيا، حيث بلغت عدد حالات التعدي بكل منها، وعلى الترتيب ما يقرب من (178,9)، (175,5)، (173,1)، (166,1) ألف حالة .

وجدير بالإشارة أن صور وأسباب التعدي على الأراضي الزراعية تتباين أولوياتها من محافظة لأخري، حيث أشارت إحدى الدراسات أن إقامة المشروعات التجارية (مثل مزارع الدواجن، وصالات الأفراح، والنوادي، ومحطات البنزين...)، يليها التبوير، ثم البناء للسكن أو للمنافع العامة. جاءت في مقدمة أولويات صور التعدي على الأراضي الزراعية في محافظة البحيرة، بينما انعكس الأمر لترتيب أولويات صور هذه التعديات بمحافظة أسيوط حيث جاء على النحو التالي البناء للسكن أو للمنافع العامة، ثم التبوير، ثم إقامة مشروعات تجارية .

ج- الحجم التراكمي للمساحات التي تم إزالة التعديات عليها

تصنف التعديات على الأراضي الزراعية إلى ثلاثة فئات هي التعديات البسيطة، والمتوسطة، والجسيمة حسب حجم ونوعية التعدي، وصعوبة الإزالة. وقد بلغ حجم الإزالات من التعديات على الأراضي الزراعية التي حدثت خلال الفترة 2011-2020 نحو 36,1 ألف فدان، تمثل نحو 40% من مساحة التعديات، وهو ما يعني وجود نحو 53,9 ألف فدان (تمثل 60%) من الأراضي الزراعية المعتدي عليها، لم تزال منها التعديات بعد.

وبتتبع نسبة الإزالات التي تمت خلال الفترة 2011–2014 (شكل رقم 1) تبين أنه قد تم خلال تلك الفترة إزالة ما يقرب من 18% فقط (نحو 9,7 ألف فدان) من المساحة المعتدي عليها خلال تلك الفترة والبالغة 54,3 ألف فدان. أما الفترة من 2015–2020 ونظراً لجهود الدولة التي بذلت لتفعيل القوانين واتخاذ الإجراءات القانونية التي من شأنها تشديد العقوبات على المعتدين والمخالفين وإزالة تعدياتهم على الأراضي الزراعية، وبفضل التنسيق والتعاون بين كافة أجهزة ومؤسسات الدولة المعنية، فقد شهدت معدلات إزالة مرتفعة قدرت بنحو 26,3 ألف فدان، تمثل ما يقرب من 73,7% من إجمالي مساحة التعديات (35,7 ألف فدان) التي حدثت على الأراضي الزراعية خلال تلك الفترة

وجدير بالإشارة أنه وفقا للإحصاءات المشار إليها تقدر مساحة الأراضي الزراعية التي لم يتم إزالة التعديات عنها بعد بنحو 53,9 ألف فدان، ومع ذلك يمكن القول إن ما تم إهداره من مساحة الأراضي الزراعية نتيجة للتعدي والبناء عليها منذ عام 2011 حتى الآن ما زال يقدر بنحو 90 ألف فدان، حيث أن الأراضي التي تم التعدي والبناء عليها حتى بعد إزالة التعديات عنها تصبح غير صالحة للزراعة مرة أخرى لانخفاض خصوبتها، وقدرتها الإنتاجية، ومن ثم تخرج تماما من حسبة الرقعة الزراعية.

ويشير ذلك إلى أن إزالة التعديات لا يترتب عليها عودة الأراضي للزراعة مرة أخرى، ولكنها قد تستخدم في أنشطة أخرى منتجة غير زراعية، غير أن عملية الإزالة في حد ذاتها تعد إشارة بأن الدولة عازمة على تطبيق القانون بكل حزم من جهة، وإنذار للآخرين بالتوقف عن مواصلة التعدي على الأراضي الزراعية من جهة أخرى. مع العلم أن التعديات على الأراضي الزراعية ليست كلها من قبل المواطنين ولكن قد تضطر الحكومة هي الأخرى للتعدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تلك الأراضي تحقيقاً للمنافع العامة.

وبتتبع حجم الإزالات من التعديات على الأراضي الزراعية على مستوي محافظات الجمهورية والتي يوضحها الشكل رقم (3) يتبين التباين الكبير في معدلات الإزالة التي تمت في المحافظات المختلفة، حيث تراوحت بين 100% من المساحات المعتدي عليها في محافظة الوادي الجديد، و3% في محافظة شمال سيناء، وبخلاف محافظة الوادي الجديد فقد شهدت محافظات السويس، والإسماعيلية، ومرسى مطروح، والمنيا، أعلى معدلات إزالة خلال الفترة من عام 2011 حتى عام 2020.

ثانياً: أسباب ودوافع التعدي على الأراضي الزراعية

يشير الواقع المشاهد، ونتائج الدراسات التطبيقية والبحوث العلمية، وتصريحات السادة المسئولين والمعنيين إلى تعدد وتباين أسباب ودوافع التعدي على الأراضي الزراعية، والتي قد يرجع بعضها لأسباب اقتصادية، أو اجتماعية، أو تشريعية، أو إدارية، أو لغيرها من الأسباب، ونعرض فيما يلي أهمها:

الزيادة السكانية المطردة، وما ترتب عليها من زيادة في الطلب على بناء المساكن في ظل غياب أراضي كافية للبناء عليها بالقرب من الرقعة الزراعية من جهة، وغياب ظاهرة أو ثقافة استئجار المباني والوحدات السكنية في الريف، ورفض السكن والابتعاد عن الأراضي المملوكة من جهة أخري .

شكل رقم (3): نسب الإزالات والمساحات المتبقية من التعديات على الأراضي الزراعية داخل كل محافظة خلال الفترة 2011-2020

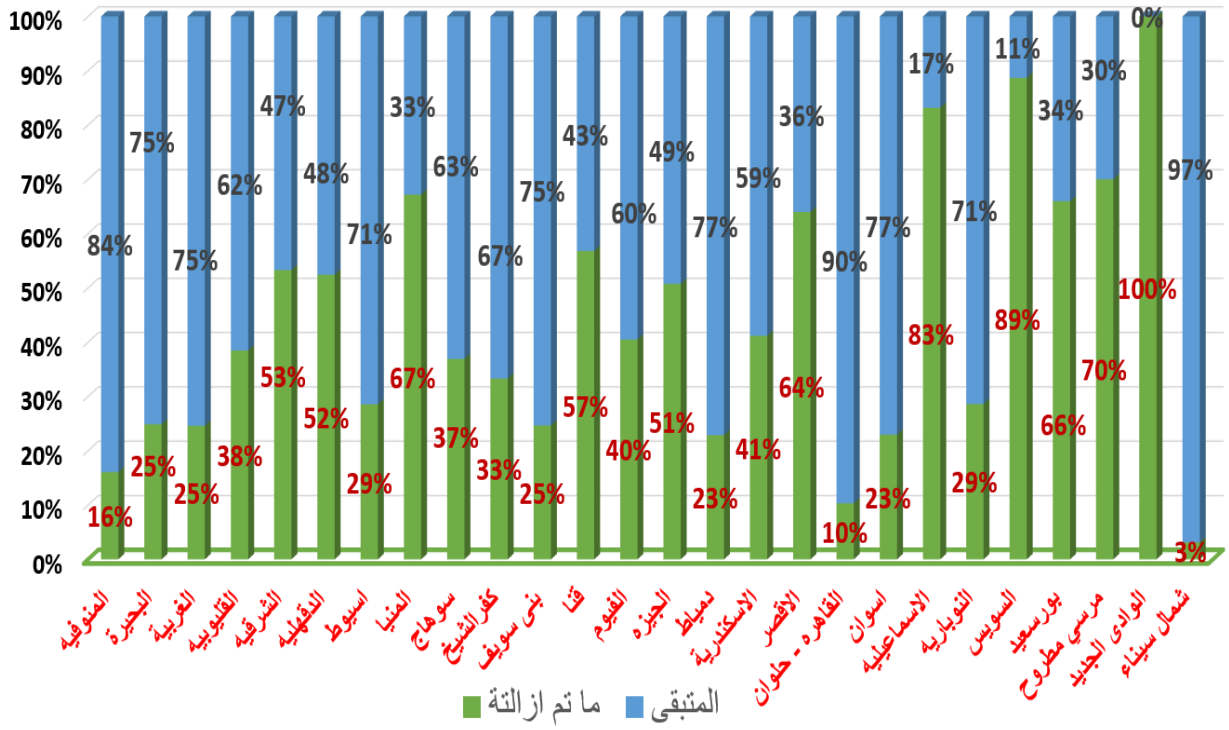

المصدر: محسوب من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- الإدارة المركزية لحماية الأراضي، بيانات غير منشورة.

- انخفاض صافي العائد المحقق من الوحدة من الأراضي الزراعية مقارنة بغيره من الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى، والذي ترتب عليه أن أصبحت مهنة الزراعة مهنة غير جاذبة وغير مربحة، وخاصة للجيل الجديد من الشباب
- الارتفاع الشديد في أسعار أراضي البناء بالمقارنة بأسعار الأراضي الزراعية، مما دفع البعض من ملاك الأراضي الزراعية لتبويرها لتدخل في إطار كرودن المباني .
- عدم فعالية العديد من القوانين والتشريعات التي صدرت بشأن الحفاظ على الأراضي الزراعية وتجريم البناء عليها، نتيجة للثغرات الموجودة في بعضها، وللتراخي في تنفيذها، فضلاً عن القصور في إجراءات متابعة التعديات والبناء المخالف على تلك الأراضي من قبل الجهات والأجهزة المعنية وخاصة المحلية منها.

- ارتفاع نسبة الفقر في الريف المصري، وخاصة ريف الوجه القبلي، ولدى العاملين في النشاط الزراعي على وجه الخصوص، بجانب محدودية فرص العمل والسكن خارج المناطق الريفية.
- تباطؤ الدولة في إقامة مجتمعات عمرانية ريفية جديدة مقارنة بما تم تنفيذه من مجتمعات عمرانية حضرية، فضلاً عن عدم الإعلان عن الحيز العمراني المسموح بالبناء عليه في الريف .
- لجوء قطاع كبير من ملاك الأراضي الزراعية – خاصة ممن سافر أبنائهم للعمل بدول الخليج – إلى البناء على أراضيهم الزراعية بعد أن هجروا مهنة الزراعة لعدم جدواها مقارنة بظروفهم الجديدة .
- إلغاء أمر الحاكم العسكري عام 2004 والذي كان سارياً منذ عام 1996، حيث كان يتيح للسادة المحافظين إزالة التعدي على الأراضي الزراعية وبمعرفة القضاء العسكري فوراً ودون الحاجة إلى تحرير محاضر بالشرطة أو إقامة دعاوي أمام القضاء المدني الذي يستغرق وقتا يصعب معه تنفيذ أحكام الإزالة .
- ظروف الفوضى والارتباك التي عاشتها مصر خلال الفترة من عام 2011 حتى 2014 والتي ترتب عليها زيادة إقبال المواطنين على التعدي على الأراضي الزراعية نتيجة لتراخى أجهزة الدولة، وغياب الرقابة على مخالفات البناء على تلك الأراضي .
- التفتيت الحيازي للأراضي الزراعية الذي يزيد من احتمالات التعدي عليها، حيث يساعد على سهولة تخلص الورثة من أملاكهم من الأراضي الزراعية، وتخليهم عن ممارسة النشاط الزراعي بتلك الأراضي واستبداله بأنشطة أخري أفضل للكسب
- الحجة القوية لدي الكثير من المواطنين أن الأراضي الزراعية هي ملك لأصحابها، ومن ثم تكون لهم أحقية التصرف فيها بما يناسبهم، ووفقا لاحتياجاتهم وبغض النظر عن المصلحة العامة.

ثالثا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعدي على الأراضي الزراعية

ألقى التعدي على الأراضي الزراعية بظلاله السلبية على كافة نواحي الحياة، حيث لم تقتصر سلبياته على الخسائر الاقتصادية والغذائية فقط، بل امتدت إلى خسائر اجتماعية وأخرى بيئية، وفيما يلي نلقي الضوء على نتائج تقدير بعض تلك الخسائر: –

أ- **<u>الخسائر في مساحة الأراضي الزراعية:</u>**

تعد التربة الزراعية مورداً طبيعياً غير متجدد تكونت خصوبتها خلال مياه وطمي نهر النيل عبر آلاف السنين، ومن ثم فإن الأراضي الزراعية التي فُقدت بسبب التعدي والبناء عليها– حتى تلك التي تم إزاله التعديات عنها– أصبحت غير صالحة

للزراعة مرة أخرى، وخرجت تماماً من إطار الرقعة الزراعية، حيث يستغرق إنتاج 2– 3 سنتيمتر من التربة الزراعية نحو ألف عام لكي يتم تكوين مثيل لها([4])

وإذا ما تم العمل على استعاضة مساحة الأراضي الزراعية التي تم التعدي عليها بالوادي والدلتا من خلال التوسع في الاستصلاح والاستزراع بالأراضي الصحراوية فإن ذلك يعني تحمل ميزانية الدولة لتكاليف باهظة ممثلة في كلفة الاستصلاح والتي تتراوح بين 150–200 ألف جنية للفدان، فضلاً عن حفر الآبار الذي يتكلف ملايين الجنيهات، ومد شبكات الطرق والمرافق الأساسية، ويعني ذلك أن استصلاح مساحة الأراضي المساوية لتلك المعتدي عليها والمقدرة بنحو 90 ألف فدان قد يحتاج إلى ما يقرب من 18 مليار جنيه. ولا يتوقف الأمر عند هذه التكلفة الباهظة، حيث أن الأراضي الزراعية الجديدة تحتاج إلى وقت طويل للوصول إلى الإنتاجية الحدية، كما أن هذه الأراضي المستصلحة غالباً ما لا تزرع بالمحاصيل الغذائية الاستراتيجية لانخفاض إنتاجيتها التي لا تصل إلى نصف إنتاجية الفدان من أراضي الدلتا، حيث تصل – كمثال– إنتاجية فدان القمح في الأراضي القديمة لنحو 18 أردب، بينما لا يسجل الفدان سوى 8 أردب لدى نظيره في أراضي الصحراء المستصلحة.

ولا يتوقف الأمر عند الخسارة في مساحة الأراضي الزراعية ولكن تتعاظم هذه الخسارة إذا ما أضيف إليها ما تم ضياعه على الدولة من مستحقات مالية ضخمة نتيجة للبناء على هذه الأراضي بدون ترخيص. كما أن تجريف الأرض الزراعية غالباً ما يصاحبه انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية المجاورة لها (غير المجرفة) نتيجة لارتفاع منسوب الماء الأرضي، ومن ثم زيادة التكاليف اللازمة لعمليات إصلاح وتحسين جودة هذه الأراضي.

ب– <u>الخسائر في الناتج الزراعي:</u>

يشكل الإنتاج الزراعي– النباتي والحيواني، والسمكي، والحشري– مصدراً هاماً من مصادر الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهم الإنتاج الزراعي عام 2018 بنحو 11,5 % من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام 2018/2017 5، ومن ثم فإن التعدي على الأراضي الزراعية كان له تأثيره السلبي على الناتج المحلي الزراعي، حيث تقدر إجمالي قيمة النقص التراكمي في الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2011–2020 نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية بنحو 24,3 مليار جنية وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالجدول رقم (2) بالمحلق.

[4] الأمم المتحدة، أوقفوا انجراف التربة – أنقذوا مستقبلنا، تقرير خاص في ذكري اليوم العالمي للتربة، 5 ديسمبر 2019 مأخوذ من:
https://www.un.org/ar/observances/world-soil-day

[5] الجهاز المركزي للتعبئة العامة – الكتاب الإحصائي السنوي، 2019.

ت- <u>الخسائر في الإنتاج النباتي:</u> -

تعد الأراضي الزراعية أهم مورد لتوفير الغذاء للإنسان والحيوان ومن ثم فإن التعدي على الأراضي الزراعية يعني فقدان مصر للإنتاج النباتي – وهو يمثل النسبة الأكبر من الإنتاج الزراعي- الذي كان من الممكن إنتاجه بهذه الأراضي. لتقدير حجم وقيمة الإنتاج من الحاصلات الزراعية التي فقدت نتيجة للتعدي على الأراضي الزراعية والمقدرة بنحو 90 ألف فدان على مدار العشرة سنوات الماضية تم عمل محاكاة للتركيب المحصولي السنوي[6] الذي كان سائداً خلال الفترة من 2011 إلى 2020 على المساحات التراكمية المعتدي عليها سنوياً(قُدر متوسطها السنوي خلال الفترة من 2011-2014 بنحو 13,6 ألف فدان، بينما بلغ متوسطها السنوي خلال الفترة من 2015-2020 بنحو 5,9 ألف فدان). هذا وفي سبيل تقدير حجم الفاقد في التركيب المحصولي تم التركيز على المجموعات السلعية التالية: مجموعة الحبوب (القمح، والشعير، والأرز، والذرة الشامية، والذرة الرفيعة) ومجموعة البقول (الفول البلدي)، ومجموعة الزيوت (الفول السوداني)، والمحاصيل السكرية (بنجر السكر) والخضر (الطماطم، والثوم، والبصل، والبطاطس) ومحاصيل الأعلاف (البرسيم)، ومحاصيل الألياف (القطن، والكتان).

وقد تم تقدير قيمة الإنتاج السنوي (الرئيسي والثانوي) للمحاصيل التي كان من المفروض زراعتها بالأراضي المعتدى عليها وفقاً لكل من المساحة المحصولية التراكمية المفقودة سنوياً – ووفقا للتركيب المحصولي السائد سنوياً-، ووفقاً للمتوسط السنوي لإنتاجية الفدان وسعر الوحدة من المحصول، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (3) بالملحق. وبناء على تلك التقديرات قُدرت إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي المضحى به خلال العشر سنوات الماضية بنحو 15,7 مليار جنيه موزعة سنوياً على النحو المبين بالشكل رقم (4)، حيث قدرت إجمالي قيمة الفاقد خلال الفترة 2011- 2014 بنحو 7,2 مليار جنيه، ارتفعت هذه القيمة إلى 13 مليار جنيه خلال الفترة 2015- 2020. هذا وإذا ما أضيف الفاقد في قيمة الإنتاج النباتي المضحى به إلى تكاليف استصلاح مساحة 90 ألف فدان بديلا لتلك المتعدي عليها يرتفع إجمالي قيمة الخسارة إلى حوالي 33,7 مليار جنيه.

وإذا ما تم النظر إلى متوسط الفاقد السنوي غير التراكمي في قيمة الإنتاج النباتي نتيجة للتعدي على الأراضي الزراعية خلال الفترة 2011-2020 يتبين كما يتضح من الشكل رقم (5) أنه بلغ 206,1 مليون جنيه، يرتفع هذا المتوسط للفترة 2011-2014 إلى 264,4 مليون جنيه، بينما ينخفض إلى 167,2 مليون جنيه خلال الفترة 2015-2020 (أي أنه يمثل 63,2% من متوسط الفترة الأولى).

[6] تم التركيز على المحاصيل الحقلية، ومن ثم فقد حسب معامل التكثيف الزراعي على الأراضي الزراعية المضارة بنحو 2,0